الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01-01/س(10/24)/09-خ(14154)

كلمة

معالي الوزير د. أحمد أبو هولي

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس دائرة شؤون اللاجئين لمنظمة التحرير الفلسطينية

(رئيس وفد دولة فلسطين)

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته غير العادية

القاهرة:

الخميس 31 أكتوبر/ تشرين أول 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس الجلسة السفير د علي موسى
القائم بأعمال المندوب الدائم للجمهورية اليمنية
رئيس الدورة العادية ١٦٢ لمجلس الجامعة
الامانة العامة لمجلس الجامعة

أصحاب السعادة المندوبون الدائمون
ممثلو الدول الأعضاء الشقيقة
الحضور الكريم كل بلقبه ومسماه،

أسعد الله اوقاتكم جميعا،

منذ سنوات والاونروا تعاني من ازمة مالية بنيوية، وعجز مالي يجري ترحيله من عام الى اخر، هذا التراجع في تمويل الاونروا اتخذ منحنيات خطيرة خلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب والذي حاول تمرير صفقة القرن والاجهاز على قضية اللاجئين من خلال الاستهداف المباشر لوضعية اللاجئين ومحاولة إعادة تعريف مفهوم اللاجئ.

وتوالت الاستهدافات لقضية اللاجئين مع صعود حكومة التطرف الحالية في إسرائيل والتي رفعت شعار حسم الصراع من خلال محاولتها الاجهاز على القضية الفلسطينية ووأد إمكانية قيام دولة فلسطينية، ومحاولة حسم القضايا الأساسية وخصوصا قضية اللاجئين والقدس والحدود، واتخذت عملية استهداف قضية اللاجئين مستويات خطيرة

عبر ممارسة التدمير الممنهج للمخيمات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المختلة ، والتي سبقت احداث السابع من أكتوبر، وشاهدنا كيف تم تدمير مخيم جنين وما تبعه من تدمير لمخيمات نور شمس وطولكرم وما تبع ذلك ونشاهده مباشرة من إبادة جماعية لكل مقومات الحياة في قطاع غزة.

وفي سياق متصل مع استمرار الإبادة الجماعية والتطهير العرقي بدأ الاستهداف لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، يأخذ اشكالا ومنحيات جديدة خطيرة ، عبر خطة متدحرجة تتكون من ثلاث مراحل(الأولى من خلال تشويه سمعة الاونروا وربطها بالإرهاب واعتبارها منظمة إرهابية، والثانية باضعاف عمل الاونروا عبر تقويض برامجها وتضييق الخناق على قوافل المساعدات وعلى حركة الموظفين وصولا الى التدمير لمقراتها ومراكزها والقتل لموظفيها وكوادرها ولمن لجي لمدارسها من المهاجرين قسريا إليها كاداة في حرب التجويع ودفع الناس ليصبحوا فريسة لمشاريع التهجير القسري، والثالثة اطلاق الدعوات لاستبدال الاونروا بمنظمات دولية أخرى او أي إدارة مدنية قد تقيمها إسرائيل).

أصحاب السعادة

السادة والسيدات الحضور الكرام

لقد شكلت قرارات الكنيست الإسرائيلي الأخيرة محطة خطيرة وحاسمة وغير مسبوقة في استهداف وكالة غوث اللاجئين، فقد شكلت الطعنة الأكبر لمنظومة الأمم المتحدة وميثاقها ولاتفاقية الحصانات للعام ١٩٤٦، وكذلك طعنة واستهتار بالجمعية العامة صاحبة قرار انشاء الاونروا بقرارها ٣٠٢، وكذلك استهتارا بمجلس الامن وقراره ٢٧٣٠ الداعي لاحترام مؤسسات الأمم المتحدة والعاملين في الشق الاغاثي والإنساني، إضافة لما يمثله من ضرب بعرض الحائط لكل قرارات محكمة العدل

الدولية التي اعتبرت برأيها الاستشاري بأن إسرائيل لا تملك أي صلاحية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

نود التأكيد كذلك بان إسرائيل وبقراراتها الأخيرة التي تستهدف وجود الاونروا تضع نفسها بصدام مباشر مع كل العالم، خصوصا وان كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يؤكدون مرارا وتكرارا على الأهمية الفريدة للأونروا في تحقيق السلام والامن والاستقرار في المنطقة عبر دورها الحيوي والمهم في تقديم الخدمات الأساسية الى ما يقارب٥,٩ مليون لاجئ فلسطيني وحماية حقوقهم، وهنا نذكر بانه بتاريخ ١١ تموز/يوليو ٢٠٢٤ وقعت ١١٨ دولة على بيان الالتزامات المشتركة لدعم الاونروا.

أصحاب السعادة

السيدات والسادة الحضور الكرام،

ان دفاعنا اليوم عن الاونروا ينبع من دفاعنا عن الحق والعدل، فالأونروا تشكل شريان الحياة للاجئين الفلسطينيين، وهي تمثل الاعتراف الدولي بوجود واستمرار قضية اللاجئين، وهي بالتالي باقية الى حين حل قضية اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤، والذي يقضي بضرورة تطبيق حق العودة واستعادة الممتلكات والتعويض، وفي ظل غياب الحل السياسي العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بفعل الرفض الإسرائيلي المتواصل لتطبيق القرار ١٩٤ ، دأبت الجمعية العامة بالتجديد المتكرر وبشكل دوري لولاية الاونروا على مدار (٧٥) ، كان آخره في يونيو/حزيران عام ٢٠٢٣ لمدّة ٣ سنوات.

من جهة أخرى تلعب الأونروا دوراً أساسيا في عملية الاستقرار والسلم والامن الإقليمي من خلال ما تقوم به من تقديم خدمات وبرامج لمجتمع اللاجئين وتحديدا في المجالات التعليمية والصحية والاغاثية، ولا تزال الأونروا تشكل العمود الفقري للعمل

الإنساني في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس، وتمثل وشريان حياة للاجئين الفلسطينيين ولـ ١,٩ مليون فلسطيني نزحوا داخل قطاع غزة جراء حرب الابادة الإسرائيلية على قطاع غزة.

ان الاونروا لا يمكن تعويضها او استبدالها لانها صاحبة التفويض الاممي من جهة ولما تملكه من خبرات تراكمت على مدار سنوات طويلة، ولما تملكه من موظفين مؤهلين وقواعد بيانات ولوجستيات.

ان تصعيد إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، هجومها على الأونروا، من خلال التحريض عليها ووصفها بدعم الإرهاب واتهامها لـ ١٢ موظفاً من موظفي الاونروا المشاركة في احداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ "لم تثبت صحتها" في التحقيقات الداخلية التي أجرتها الأمم المتحدة عبر قسم خدمات الرقابة الداخلية، ومن خلال مجموعة المراجعة الخارجية (المستقلة) برئاسة وزير خارجية فرنسا السابقة كاثرين كولونا، وعلى ضوء هذا التقرير إعادت كل الدول (ما عدا الولايات المتحدة الامريكية) تمويلها للأونروا، وما نتج عن ذلك بصورة مباشرة قيام إسرائيل برفع وتيرة الاستهداف لهذه المؤسسة الأممية عبر قتل الموظفين وقصف مقراتها ومنشاتها ومدارسها وعياداتها ومراكز الايواء، والذي أدى الى سقوط ٢٢٦ شهيداً من موظفيها مع اسرهم، وتدمير ما يزيد من ٢٠٠ منشاة، وارتقاء ما يزيد عن ٦٥٠ شهيداً من النازحين الفلسطينيين معظمهم من النساء والأطفال والاف الجرحى الذين لجأوا الى مراكز الايواء، وصولا الى استهداف المفوض العام للاونروا ومنع دخوله للأراضي الفلسطينية المحتلة عبر رفض منحه تأشيرة دخول.

الحضور الكريم،

ان تداعيات صدور القرارين عن الكنيست الاسرائيل بمنع عمل الاونروا وإلغاء الحصانات سيؤدي الى فقدان الاونروا وضعها الدبلوماسي والحصانة الدبلوماسية التي كانت تتمتع بها منذ عام ١٩٦٧، وسينهي العمل في كافة الاتفاقات الثنائية بما فيها اتفاقية كوماي لموقعة في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧ بين الاونروا وإسرائيل علاوة على قطع الاتصالات بين ممثلي الحكومة الإسرائيلية والأونروا، وما يترتب عليه من وقف إصدار تأشيرات الدخول لموظفي الاونروا، ووقف التنسيق لدخول البضائع المستوردة من مواد غذائية واغاثية وادوية وتطعيمات، وإلغاء المزايا الضريبية الممنوحة لها، كما ويضع موظفيها في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة هدفاً للاحتلال الإسرائيلي سواء عبر القتل او الاعتقال والملاحقات الجنائية وفقا لقانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي.

وسيترتب على قرارات الكنيست تداعيات خطيرة تطال ١١٠ آلاف لاجئ فلسطيني في القدس، كما ستطال مدارسها (٩٦ مدرسة في الضفة الغربية والقدس، ٢٨٤ مدرسة في قطاع غزة) ، يقدر عدد طلبتها (٤٩ الف طالب وطالبة في مدراس الضفة والقدس، ٢٩٨ الف طالبة وطالبة في قطاع غزة) ، علاوة على اغلاق مراكزها الصحية (٤٣ مركز صحي في الضفة الغربية والقدس، ٢٢ مركز صحي في قطاع غزة) ويشكل ضربة قاسية للاستجابة الإنسانية الدولية في قطاع غزة التي تشكل أنشطة الأونروا جزءا لا يتجزأ من هذه الاستجابة.

اننا اليوم واذ نثمن الدور الهام الذي تقوم به والاونروا في مناطق عملياتها الخمس فاننا مطالبون جميعا بما يلي

- الوقوف بقوة امام هذه القوانين العنصرية والفاشية، لان كل ما يصدر عن الاحتلال بخصوص الأراضي الفلسطيني المحتلة بما فيها القدس يعتبر غير

قانوني ولاغي ولا يجب الموافقة عليه او التعامل معه او التجاوب مع أي دعاوات للتعايش وموائمة الإجراءات مع هذه القرارات.

- مطلوب من المجتمع الدولي وخصوصا اللجنة الاستشارية والجمعية العامة ومجلس الامن العمل وبلا ابطاء لضمان تنفيذ ولاية الأونروا في الأقاليم الخمس وخصوصا في القدس باعتبارها جزءاً من الارض المحتلة.
- دعوة الأمم المتحدة لضمان استمرارية عمل الاونروا لحين الحل العادل لقضية اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤.
- الوقوف وبحزم ضد التشريعات والقوانين الإسرائيلية التي يشرعها الكنيست الإسرائيلي الهادفة للقضاء على "الأونروا"، او تقويض ولايتها، بسبب دورها في حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ولما تجسده من التزام دولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين الى حين إيجاد حال سياسي طبقاً للقرار ١٩٤.
- الدعوة لعقد جلسات مستعجلة مخصصة لمناقشة سبل مواجهة تداعيات هذه القرارات واليات رفضها وخصوصا للجنة الاستشارية ومجلس الامن والجمعية العامة.
- دعوة المجتمع الدولي، الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي لاتخاذ مواقف واضحة بإعلان دولة إسرائيل دولة تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة ولا تفي بالتزاماتها الدولية المنشأة لها، وَممارسة الضغوط عليها باستخدام الأدوات الدبلوماسية والقانونية وفرض عقوبات عليها،
- دعوة اتحاد البرلمانات الدولي للضغط على "الكنيست الإسرائيلي" ليتوقف عن وضع التشريعات العنصرية وإلغاء قرار وقف أنشطة الاونروا ورفع الحصانة الدبلوماسية عنها، باعتبارها تشكّل انتهاكاً واضحا ومباشرا للأعراف والاتفاقيات الدولية.

- ان الرد على القرارات الإسرائيلية يكون برفض هذه القرارات، والالتزام بتقديم الدعم المالي والسياسي للاونروا لضمان استمرارية عملها وعدم الارتهان للمخططات الإسرائيلية الهادفة لتقويض هذه المؤسسة الدولية.
- التأكيد على الدور الإنساني السامي والحيوي للأونروا، والمنقذ للحياة لـ ٥,٩ مليون لاجئ فلسطيني،
- العمل على محاسبة إسرائيل أمام اليات العدالة الدولية وفي مقدمتها محكمة العدل الدولية على جرائمها بحق وكالة الغوث الدولية وعلى تحريضها عليها وعرقلة عملها وتدمير مقراتها استهداف موظفيها.